$S_{2021/756}$  الأمم المتحدة

Distr.: General 26 August 2021 Arabic

Original: English



# رسالة مؤرخة 24 آب/أغسطس 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن أيرلندا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر 2021، ستعقد مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن موضوع "عمليات الأمم المتحدة الانتقالية"، فيما يتعلق بالبند المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام". وستجرى المناقشة المفتوحة يوم الأربعاء، 8 أيلول/سبتمبر 2021، الساعة 10:00 (بالتوقيت الصيفي لشرق الولايات المتحدة).

وبغية توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدّت أيرلندا مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة





مرفق الرسالة المؤرخة 24 آب/أغسطس 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة الوزارية المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع "عمليات الأمم المتحدة الانتقالية"

## معلومات أساسية

جعل الأمين العام من عمليات الأمم المتحدة الانتقالية إحدى أولويات خطته للإصلاح من أجل ضمان تحول أكثر اتساقا وفعالية في استجابة منظومة الأمم المتحدة للاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع أثناء المرحلة الانتقالية. وفي إطار هذه العملية المتمثلة في تقديم معلومات مستكملة سنويا عن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ستتضمن الإحاطة والمناقشة تركيزا على هذه المسألة الهامة.

ووفقا لقرار مجلس الأمن 2378 (2017)، تجرى مناقشة مفتوحة بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سنويا. وستعقد أيرلندا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، هذه الجلسة على المستوى الوزارى.

### حفظ السلام والعمليات الانتقالية

عمليات حفظ السلام عناصر بالغة الأهمية في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ على السلام؛ وهي عناصر يمكن أن تهيء، من خلال جهودها لمنع اندلاع أعمال العنف وتصاعدها واستمرارها وتكرارها، جسرا للانتقال من النزاع إلى السلام المستدام. وتدعم عمليات حفظ السلام الجهات الفاعلة الأخرى في بناء السلام وتفسح المجال أمامها للمشاركة وتسهم في إيجاد حلول سياسية تعزز أهداف بناء السلام. وتحدد الكيفية التي تدير بها عملية لحفظ السلام عملية انتقالية قابلية السلام للاستمرار.

وأعلن مجلس الأمن في عدة مناسبات التزامه بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في التصدي للنزاعات في جميع المراحل بدءا بمنع نشوبها، مرورا بتسويتها، وانتهاء ببناء السلام في فترة ما بعد النزاع. وفي القرارين التوأمين بشأن استعراض هيكل بناء السلام، أي قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016)، ومؤخرا، في أعقاب استعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام، من خلال قرار الجمعية العامة 201/75 وقرار مجلس الأمن 2558 (2020)، أكد المجلس من جديد أن البناء الفعال للسلام يستلزم إشراك منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك عمليات حفظ السلام.

وسيوجه الانتباه في الجلسة إلى الدور المحوري الذي يتعين على مجلس الأمن أن يؤديه في تحديد أهمية العمليات الانتقالية في إطار خطة حفظ السلام وبناء السلام الأوسع نطاقا.

وسلم مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/PRST/2017/27)، بأن العملية التي يجري من خلالها الانتقال حاسمة أيضا، مشددا على أهمية وجود أهداف و غايات محددة بوضوح في ولايات حفظ السلام يُسترشد عند وضعها "بمعالم" محددة متفق عليها "لبناء السلام والحفاظ عليه". وإيلاء اهتمام خاص لكيفية تكليف عملية لحفظ السلام - بما في ذلك مشاركتها في التعامل مع المسائل البالغة الأهمية في المرحلة الانتقالية، مثل حماية المدنيين؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وبناء القدرات في قطاعي الأمن والعدالة؛ وكيفية مشاركتها في التخطيط المتكامل مع

21-11856 2/4

السلطات المحلية والوطنية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني ومع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا -أمر بالغ الأهمية أثناء البناء من أجل تحقيق انتقال ناجح ومستدام.

ويمكن استخلاص دروس من العمليات الانتقالية الأخيرة، مثل إغلاق عمليات حفظ السلام في كوت ديفوار في عام 2017، وليبريا في عام 2018، ودار فور في عام 2020. وتثبت جميعها الحاجة إلى الاتساق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين والمحليين، ولا سيما النساء والشباب. واتباع نهج مرحلي ومتدرج يتماشي مع الظروف الأمنية في الميدان، ويراعي تماما المخاطر التي يتعرض لها المدنيون والتي تنشأ أثناء العمليات الانتقالية لبعثات حفظ السلام، وقدرات وأولويات الحكومة الوطنية والمواطنين، إلى جانب المشاركة والدعم الدوليين المستمرين، أمر لا مناص منه لترسيخ سلام مستدام.

#### الهدف

من خلال الإحاطات التي سيقدمها الأمين العام وأولئك الذين مروا بمراحل انتقالية في مجال حفظ السلام ويمرون منها، تتيح الجلسة فرصة للنظر في كيفية إدارة الأمم المتحدة حاليا للعمليات الانتقالية في مجال حفظ السلام، وكيف تعاش العمليات الانتقالية على الصعيد القطري، والنظر في الدور الذي يمكن أن يؤديه حفظ السلام في تهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها بناء السلام. وهي أيضا فرصة للتفكير في الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يستند إلى أهدافه على النحو الموضح في البيان الرئاسي المذكور أعلاه من أجل تشكيل أفضل لعمليات حفظ السلام بغية ضمان استعدادها للمراحل الانتقالية بطريقة تدريجية بما يتماشى مع الظروف الأمنية السائدة في الميدان وضمان الأخذ على الصعيدين المحلي والوطني بزمام عملية تكون مستدامة بعد إعادة تشكيل عملية حفظ السلام، أو خفضها التدريجي، أو مغادر تها.

وللمساعدة في هذا التفكير، يمكن الاستعانة بالأسئلة التالية:

- كيف يمكن لمجلس الأمن أن يدعم عملية انتقالية أكثر تكاملا وتماسكا واستدامة ويؤخذ بزمامها وطنيا؟
- كيف يمكن لمجلس الأمن أن يساعد في دعم مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والأقليات، في التخطيط للمرحلة الانتقالية؟ وكيف يمكن لمجلس الأمن أن يكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية ومتساوية مع الرجل في التخطيط للمرحلة الانتقالية؟
- كيف يمكن تنظيم ولايات البعثات بحيث تعكس الحاجة إلى المرونة في مواجهة الأوضاع الأمنية المتغيرة؟ وهل سيساعد تحديد أولويات الولايات وتسلسلها؟
- كيف يمكن للأمم المتحدة أن تكفل على نحو أكثر فعالية أن يأخذ التخطيط للمرحلة الانتقالية في الاعتبار مخاطر العنف ضد المدنيين وأن يشمل الجهود الرامية إلى مواصلة جهود الأمم المتحدة لحماية المدنيين خلال المرحلة الانتقالية وبعدها؟ وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تدعم وضع الشركاء الوطنيين لاستراتيجيات وطنية لحماية المدنيين؟
- ما هي التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لكي يتمكن مجلس الأمن من العمل على نحو أفضل مع لجنة بناء السلام والاستفادة من مشورتها في سياقات العمليات الانتقالية؟

3/4 21-11856

## الشكل

ستُعقد الجلسة في شكل مناقشة مفتوحة.

وسيرأس الجلسة وزير الخارجية ووزير الدفاع الأيرلندي سيمون كوفني.

# مقدمو الإحاطات

- الأمين العام للأمم المتحدة
- إلين جونسون سيرليف، الرئيسة السابقة لليبريا
  - مقدم الإحاطة من المجتمع المدني

وستتاح تفاصيل إضافية قبل الجلسة بشأن ترتيبات مشاركة الدول الأعضاء والمراقبين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة المفتوحة.

21-11856 4/4